الدور الاقتصادى للدولة فى ضوء الفكر الاقتصادى

بحث مقدم لاستكمال نيل درجة الدكتوراه

إعـداد البحـث

أحمد محمد رضا رمضان

ماجستير فى القانون

إشـــراف

أ.د/ عصام حسني محمد
أستاذ الإقتصاد والمالية العامة
وكيل كلية الحقوق – جامعة بنها

أ.د/ يسري محمد أبوالعلا
أستاذ الإقتصاد والمالية العامة
كلية الحقوق – جامعة بنها

الدور الاقتصادى للدولة فى ضوء الفكر الاقتصادى:

إذا كان التطور قد لحق حياة الإنسان وعلاقاته منذ القدم، فإن علم الاقتصاج قد لحقه هذا التطور، وقد ظهرت أفكار متعددة لتكوين الفكر الاقتصادى المتكامل تختلف فيما بينها سواء فى الأسس التى تقوم عليها أو فى المبادئ التى تدعو إليها، وقامت مدارس عديدة بتفسير علاقة الدولة وتدخلها فى النشاط الاقتصادي(٤٥٢).

وقد شهدت العقود الماضية جدلاً فكرياً كبيراً بين مؤيدي ومعارضي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فقد منحت المدرسة الاشتراكية الدولة حق احتكار وإدارة النشاط الاقتصادي من خلال التخطيط المركزي، ومن ثم فإنها الوحيدة التي لها حق امتلاك موارد ووسائل الإنتاج وأدواته، بينما تبنت المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية مفهوم الدولة الحارسة، التي تمارس وظيفة تقليدية تقتصر على مجالات الخدمات الأساسية من دفاع وأمن وقضاء، مع ترك النشاط الاقتصادي للأفراد بصورة جوهرية.

وتجدر الإشارة إلى ارتباط الفكر الاقتصادى بالأفكار الفلسفية والاجتماعية السائدة فى الدولة، فالأفكار الاقتصادية هي دائماً نتاج لزمانها ومكانها، ولا يمكن النظر إليها منفصلة عن العالم الذي تفسره. ومثلما يتغير العالم، تتغير هذه الأفكار(٤٥٣).

وعلى كلٍ فإننا في هذا الفصل سنعرض بشيء من التفصيل لدور الدولة فى النشاط الاقتصادى فى ضوء هذه الأفكار الاقتصادية المختلفة، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل على النحو التالى:

المبحث الأول: الدور الإقتصادى للدولة فى ضوء الفكر الإقتصادى المؤيد لعدم تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى.

المبحث الثاني: الدور الإقتصادى للدولة فى ضوء الفكر الإقتصادى المؤيد للتدخل المفرط للدولة فى النشاط الإقتصادى.

المبحث الثالث: الدور الإقتصادى للدولة فى ضوء الفكر الإقتصادى المؤيد لتدخل الدولة والحرية الإقتصادية.

المبحث الأول

الدور الإقتصادى للدولة فى ضوء الفكر الإقتصادي

المؤيد لعدم تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادي

نادي جانب من الفكر الإقتصادى بالحرية الاقتصادية والأخذ بآليات السوق، وعدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ـ سواء كان مباشراً أو غير مباشر ـ إلا فى أدني حد، وترك النشاط الاقتصادي للأفراد دون تدخل من الدولة. وبالتالي إلغاء القيود المفروضة على الإنتاج والإستهلاك والإئتمان والملكية الخاصة والتوزيع للسلع والخدمات والموارد، وأن يقتصر تدخل الدولة لحماية الحقوق والحريات الإجتماعية والمدنية والسياسية والإقتصادي، والحد من

---

(٤٥٢) نشأة الفكر الاقتصادي تعود إلى عصور موغلة في القدم، ترجع إلى ما قبل الميلاد (عصر الفراعنة، واليونانيين والرومان) ثم العصور الوسطى، إلا أن تأسيس هذا الفكر كعلم حقيقي يعود إلى القرن الثامن عشر حيث ظهر في هذا القرن الفكر الاقتصادي التجاري ثم الفكر الاقتصادي الطبيعي.

انظر: د/ محمد على الليثي، د/ عبد الرحمن يسري أحمد، مقدمة فى علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص ٧.

د/ نجلاء عبد الحميد راتب، الاقتصاد والمجتمع، دون ناشر، دون سنة نشر، ص ٤.

(٤٥٣) د/ حازم الببلاوي، دليل الرجل العادى إلى تاريخ الفكر الإقتصادى، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٥، ص ١٧، ١٨.

د/ أحمد فريد مصطفى ود/ سهير محمد السيد، تطور الفكر والوقائع الإقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٢١، ٢٢.

الفساد المالي والإداري والسياسي، والحد من حدوث وتفاقم التشوهات الاقتصادية وضمان تطبيق وتنفيذ القانون وأحكام القضاء وصيانة الحقوق والحريات(٤٥٤).

وهذا الفكر بدأ يظهر ليوجه السياسة الاقتصادية في أوربا وليقدم اجتهادات ومحاولات لتفسير وتحليل الظواهر والمشكلات الاقتصادية السائدة، وكانت أفكار تعكس ملامح الفكر الرأسمالي الغربي السائد في تلك المرحلة. وقد تجسدت هذه الأفكار في مدارس اقتصادية كبرى مثل مدرسة التجاريين ومدرسة الطبيعيين، ثم جاء آدم سميث ليقدم نقداً لمسلمات هذه المدارس الاقتصادية وليطرح مقولته الشهيرة: "دعه يعمل، دعه يمر"(٤٥٥).

ونتناول فى هذا المبحث هذا الفكر الاقتصادى المؤيد لعدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى إلا فى الحد الأدنى، وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول: دور الدولة الإقتصادى فى الفكر الطبيعى.

المطلب الثاني: دور الدولة الإقتصادى فى الفكر الكلاسيكى.

المطلب الأول

دور الدولة الإقتصادى فى الفكر الطبيعي

بنا الطبيعيون مذهبهم على أساس فكرة "القانون الطبيعي" باعتباره مجموعة من القواعد التي تحكم النشاط الإنساني. وتقوم هذه الفكرة على حق كل شخص في أن يعقد ما يشاء من العقود والالتزامات بما يملك وبالشكل الذي يراه، وأيضاً تقوم على الصفة المطلقة للملكية الفردية وهي أحد مصادر المذهب الفردي الذي يقوم عليه النظام الرأسمالي في العالم المعاصر(٤٥٦).

ويرى الطبيعيون أن الظواهر الاقتصادية تخضع – كما تخضع الظواهر الطبيعية والبيولوجية – لقوانين الطبيعة، لا دخل للإنسان في إيجادها. وتقوم الحياة الاقتصادية على مبدأين، الأول منهما هو المبدأ الذي يوجه ذلك الشخص الذي يهتدي في تصرفاته الاقتصادية بما يحقق منافعه الشخصية، وهذه المنفعة هي الحافز الذي يستحث الناس على النشاط الاقتصادي. أما المبدأ الثاني فهو مبدأ المنافسة، فكل فرد يسعى لتحقيق منافعه الشخصية، وحين يفعل ذلك، يدخل في تنافس مع بقية أفراد المجتمع(٤٥٧).

---

(٤٥٤) د/ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣٩.
د/ أحمد فريد مصطفى ود/ سهير محد السيد، تطور الفكر والوقائع الإقتصادية، مرجع سابق، ص ٩٣، ٩٤، ٩٥.

(٤٥٥) د/ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ٩.
د/ أحمد فريد مصطفى ود/ سهير محد السيد، تطور الفكر والوقائع الإقتصادية، مرجع سابق، ص ٩٣، ٩٤، ٩٥.

(٤٥٦) د/ نجلاء عبد الحميد راتب، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص ١٢.
د/ معتز بالله عبد الفتاح، الوظيفة الاقتصادية للدولة، دراسة في الأصول والنظريات، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص٦٤.

(٤٥٧) د/ عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، مطبعة سامي، الإسكندرية، الطبعة الرابعة، ١٩٩٦، ص ١٧٦.

وقد ارتبطت نشأة هذا الفكر بالإتجاهات الليبرالية السائدة فى هذا الوقت، فقد ظهر هذا الفكر في ظل هذه التحولات الفكرية الواسعة التي عرفها العالم الأوربي، فهي تعتبر جزء من تيار ساد فرنسا وأسس لعصر الأنوار في القرن الثامن عشر(٤٥٨).

ـ مبادئ الفكر الطبيعى:

يمكن تلخيص أهم مبادئ الفكر الطبيعى في النقاط التالية:

أ- النظام الطبيعي أساس الحرية الاقتصادية:

يقوم هذا المذهب على احترام الحرية الاقتصادية، ومنها حرية التجارة الداخلية والخارجية، ولذا نادى الطبيعيون بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا لأجل حماية الأمن وإنشاء الطرق وغيرها، كالمحافظة على حماية حقوق الأفراد وحماية حرياتهم، وذلك بكافة الوسائل، واعتبار الباعث الشخصي هو عامل المصلحة وهو الحافز الوحيد للتقدم على أساس عدم تعارضه مع المصالح الأخرى، ومن هنا جاءت عبارتهم الشهيرة " دعه يعمل، دعه يمر".

فيقوم هذا الفكر على ضرورة وجود نظام طبيعي يحكم الكون، باعتباره نظاما مثالياً يحقق التوافق بين المصالح المتعددة في المجتمع(٤٥٩)، أو بأنه النظام الذي يؤمن الملكية والأمن والحرية، أو بصورة أدق وأعمق هو النظام الذي أراده الله لسعادة البشر... هو النظام الإلهي الخارج عن إرادة البشر(٤٦٠).

وإذا ابتعد الناس عن تطبيق هذه القوانين التي تحكم هذا النظام الإلهي، فإنه بالضرورة سيعرفون التعاسة والحرمان، فالرجل الرشيد هو الذى يحترم الملكية وسيادة القوانين الطبيعية العليا، والتى تتمتع بسموها عن القوانين الوضعية التى يضعها الفرد(٤٦١).

ب- احترام فكرة الملكية بجميع صورها المختلفة:

تقوم فكرة القانون الطبيعي على أساس احترام فكرة الملكية بجميع صورها المختلفة باعتبارها جزء من النظام الطبيعي، وهي تشمل(٤٦٢):

---

(٤٥٨) يشير هذا الفكر إلى مجموعة الأفكار الاقتصادية التي نشأت وسادت فرنسا في نهاية حكم لويس الخامس عشر، حيث قام مجموعة من الفلاسفة الاقتصاديين (الطبيعيين) بتقديم نظرية متكاملة عن النشاط الاقتصادي مبنية على دراسة الإنسان وعلاقته بالعالم الطبيعي. وجاء ميلاد هذا الفكر بترويج جون لوك وروسو له إثر تضخم حجم الدولة وترهلها بتعظيم ثرواتها من المعادن النفسية وزيادة كمية النقود المعروضة وتدهور قطاع الزراعة تأثراً بأفكار الفكر التجاري، كما انخفضت كفاءة الادارات العامة وزيادة الفساد والاجراءات الادارية المقيدة.

انظر: د/ مصطفى رشدى شيحة، علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ١٠٢.

د/ حازم الببلاوي، دليل الرجل العادى إلى تاريخ الفكر الإقتصادى، مرجع سابق، ص ٤٥.

د/ عبد الرحمن يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، قسم الاقتصاد، ١٩٨٧، ص١٤٣، ١٤٤.

(٤٥٩) د/ مصطفى رشدى شيحة، علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص ١٠٢.

د/ حازم الببلاوي، دليل الرجل العادى إلى تاريخ الفكر الإقتصادى، مرجع سابق، ص ٤٨.

(٤٦٠) فمثلاً حق الملكية هو حق طبيعى يجب احترامه حتى لو اعتبرنا أن طبقة الملاك غير منتجة.

(٤٦١) د/ أحمد فريد مصطفى ود/ سهير محمد السيد، تطور الفكر والوقائع الإقتصادية، مرجع سابق، ص ١٠١.

(٤٦٢) د/ حازم الببلاوي، دليل الرجل العادى إلى تاريخ الفكر الإقتصادى، مرجع سابق، ص ٤٩.

١- الملكية الشخصية: وهي حق الشخص في استغلال ملكاته الذهنية والعضلية والحصول على مقابل إنتاجه، أي الحق في الحرية.
٢- الملكية المنقولة: وهي حق الشخص في ملكية ثمرة عمله.
٣- الملكية العقارية: وهي تتعلق بصفة خاصة بملكية الأراضي الزراعية.

ولذلك فإن مفهوم الحرية التي يكفلها النظام الطبيعي للأفراد، تعنى أنه من حق الإنسان أن يملك ما يشاء ويختار المهنة التي يشاء، باعتبار أن المصلحة الذاتية لا تتعارض مع المصلحة العامة، ويعود أصل العبارة المشهورة " دعه يعمل دعه يمر إلى الاقتصادي الطبيعى "فانسون كورني" والتي تبناها لاحقا "آدم سميث" كأساس لفكره الاقتصادي(٤٦٣). أما الدولة فليس لها أي دور اقتصادي أو حق في التدخل في الأنشطة الاقتصادية، لأن القوانين التي تضعها الدولة تغير توازن العلاقات الاجتماعية، لذلك يرون أن دور الدولة هو تأمين وحماية النظام الطبيعي من خلال الدفاع عن الحرية(٤٦٤).

. كما نجدهم يصرون على ضرورة تحرير التجارة الخارجية والداخلية، لأن حرية التجارة تكفل للزارع زيادة دخله، لأن فرنسا كانت قادرة على تصدير المنتجات الزراعية، وبالتالي زيادة دخول العمال الزراعيين مع اتساع الأسواق أمامهم(٤٦٥).

ج- مبدأ الريع الصافي (الناتج الصافي - الأرض هي مصدر الثروة):

أكد الطبيعيون على أن ثروة الأمم إنما تكون بما تقوم به من إنتاج، حيث عرفه الطبيعيون بأنه كل عمل يخلق ناتجا صافيا جديدا، واستخلصوا من ذلك أن الزراعة هي وحدها النشاط الاقتصادي الذي يعتبر منتجا، لأنها وحدها هي التي تؤدي إلى الحصول على كمية من المحصولات أكبر من البذور التي استخدمت، أما التجارة والصناعة، فليستا من النشاط الاقتصادي المنتج، لأنهما يقتصران على تحوير أو تحويل أو نقل المواد التي كانت موجودة من قبل دون أن تضيفا ناتجا صافيا جديدا(٤٦٦).

لذا اهتم الطبيعيون بالزراعة على أساس أنها المصدر الحقيقي للثورة الذي ينتج فائضاً صافياً، وذلك بعكس القطاعات الأخرى، ولذا نادوا بالاهتمام بالزراعة، وقاسوا قوة الدولة بالناتج الصافي الذي يخرج من الأرض(٤٦٧).

ومن ثم يلزم دعم الزراعة برأس المال المادي والبشري، مثل انشاء المرافق التي تخدم القطاع الزراعي كالسدود والقنوات والطرق. لذا نادى الطبيعيون بفرض الضرائب على الناتج الصافي الذي يخرج من الزراعة فقط،

---

(٤٦٣) د/ أحمد فريد مصطفى ود/ سهير محمد السيد، تطور الفكر والوقائع الإقتصادية، مرجع سابق، ص ١٠١.

(٤٦٤) يرى أصحاب الفكر الطبيعي بأن تدخل الدولة يعصف بالحقوق والحريات الخاصة ويعرقل عمل ونفاذ القوانين الطبيعية، ويري إنعدام التعارض بين المصالح الخاصة والعامة، وتتحقق المصالح العامة تلقائياً لتمثيلها كافة المصالح الخاصة والتي تتضافر معاً لتكوين المصالح العامة.
انظر: د/على لطفي، دور الدولة في التنمية في ظل الإقتصاد الحر مع إشارة خاصة على مصر، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوى الحادي والعشرون للإقتصاديين بعنوان "دور الدولة في مصر في ضوء التطورات الإقتصادية المعاصرة"، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢، ٣.

(٤٦٥) د/ حازم الببلاوي، دليل الرجل العادى إلى تاريخ الفكر الإقتصادى، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٤٦٦) فالزراعة هي النشاط الوحيد الذي يمنح الإنسان أكثر مما يحصل عليه. أما الأنشطة الأخرى فهي غير قادرة على الخلق وإعطاء قيمة جديدة أو ريع صافياً لأنها من قبيل الحرف العقيمة، فالزراعة تضاعف، بينما الصناعة تحول والتجارة تنقل.
انظر: د/ نجلاء عبد الحميد راتب، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص ١٦.

(٤٦٧) د/ حازم الببلاوي، دليل الرجل العادى إلى تاريخ الفكر الإقتصادى، مرجع سابق، ص ٤٦.
د/ حسين عمر، التطور الاقتصادي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٨، ص٢٣، ٢٤.

وذلك على ملاك الأراضي. وأن تكون الضرائب غير كبيرة حتى لا تؤثر على زراع الأرض، وعدم فرض أي ضرائب على أنشطة أخرى- مهما كان نوع هذه الضرائب- على أساس أن عبئها في النهاية يقع على المزارع الذي هو جل اهتمام النشاط الزراعي(٤٦٨).

والريع الصافي هو الفرق بين ما ينفق للحصول على سلعة ما وبين نتيجة العملية الإنتاجية التي هي السلعة نفسه(٤٦٩)، وأن هذا الريع الصافي بهذه الصورة لا تمنحه سوى الزراعة دون غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، فحبة القمح مثلاً التي تبذر في الأرض تعطي أضعافاً لها، أي الأرض وحدها هي المنتجة للريع الصافي، وأن ذلك يعود إلى عمل الخالق الإله، فالزراعة هبة من الطبيعة، ويؤدي تضافر جهد الإنسان مع عمل الطبيعة إلى نشوء قيمة جديدة لم تكن موجودة وهي الناتج الصافي(٤٧٠).

وقد انتقد مذهب الطبيعيين من عدة وجوه أهمها:

١- إن فكرتهم عن الإنتاج قاصرة ومحدودة وذات طابع مادي، ذلك أن فكرة الزراعة وحدها هي النشاط المنتج، هي فكرة لا يمكن التسليم بها. فالإنتاج هو كل خلق لمنفعة جديدة أو زيادة لمنفعة موجودة من قبل، ومن ثم تصبح الصناعة والتجارة أنشطة منتجة لأنها تخلق المنافع وتزيدها. ويترتب على ذلك عدم صحة نظريتهم الخاصة بهذا الموضوع(٤٧١).

٢- إن اعتقاد الطبيعيين في وجود قوانين للطبيعة تحكم الظواهر الاقتصادية أمر يخالف الواقع ويتنافى معه. فالظواهر الاقتصادية تتغير وتتطور، وتتغير تبعاً لتلك القوانين التي تحكمها. وهو ما يدل على أن الطبيعيين لم تكن لديهم أية فكرة عن تطور الحياة الاجتماعية(٤٧٢).

رأى الباحث:

نرى مما سبق أنه بالرغم من أن هذا الفكر يعتنق مذهب الحرية الإقتصادية، إلا أنه استند إلى أساس ساذج وغير واقعى، وذلك لإعتقادهم أن الأرض هى المصدر الوحيد للقيم الإقتصادية وللثروة القومية.

المطلب الثاني

دور الدولة الإقتصادى فى الفكر الكلاسيكى

كشفت الثورة الصناعية الكبرى التي بدأت في أوربا في نهاية القرن الثامن عشر أن أغلب استنتاجات المدرسة الطبيعية كانت خاطئة وبعيدة عن الواقع العملي، وبذلك ظهرت الحاجة إلى مدرسة اقتصادية جديدة تعلل وتشرح الواقع الاقتصادي الجديد، فظهرت المدرسة الكلاسيكية كاستجابة لهذه التحولات الاقتصادية(٤٧٣).

---

(٤٦٨) د/ مصطفى رشدى شيحة، علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص ١٠٣.
د/ هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية" دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٦ ، ص ٥٢.

(٤٦٩) في كل عملية إنتاجية يقوم الإنسان للحصول على سلعة أو رزق لابد له من إنفاق بعض المصاريف الضرورية لإنتاج تلك السلعة (شراء مواد أولية، صرف الوقت اللازم، تسديد أجر العمال...)، وهذه التكاليف لابد له من أن يقتطعها من السلعة المنتجة حتى يحصل على ما يسمى "ريعا صافيا" لعمليته الإنتاجية.

(٤٧٠) د/ حازم الببلاوي، دليل الرجل العادى إلى تاريخ الفكر الإقتصادى، مرجع سابق، ص ٤٦.
د/ مصطفى رشدى شيحة، علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٤٧١) د/ أحمد فريد مصطفى ود/ سهير محمد السيد، تطور الفكر والوقائع الإقتصادية، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٤٧٢) د/ نجلاء عبد الحميد راتب، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص ١٧.

ويرجع الفضل في تأسيس هذه المدرسة الفكرية إلى "آدم سميث"(٤٧٤) و"ريكاردو"(٤٧٥) و"ستيوارت ميل"(٤٧٦).

ومن أهم أفكارهم(٤٧٧)، الاعتقاد بأن الظواهر الاقتصادية هي ظواهر يسيطر عليها نظام طبيعي، وأن المنفعة الشخصية هي التي تقود الإنسان في تصرفاته، وأن الحرية الاقتصادية هي شيء مقدس، وأن قوة الدولة ليست في مقدار ما تملكه من ذهب وفضة، وإنما في مقدار ما تملكه من قوة عاملة وإنتاج، كما يقرون بمبدأ تحقيق التنسيق والانسجام بين سعي الأفراد لمصالحهم الخاصة وبين مصلحة الجماعة(٤٧٨).

ـ مبادئ الفكر الكلاسيكى:

١ـ العمل هو مصدر الثروة الحقيقي:

يعتمد هذا الفكر الإقتصادى على العمل كمصدر للثروات القومية، فيمثل عنصر العمل أهم عامل من عوامل النمو الاقتصادي، حيث اعتبروه محددا أساسيا لحجم الإنتاج المحقق، فالعمل (الزراعي أو الصناعي أو التجاري أو الخدمي) هو مصدر الثروة الحقيقي، وأن ثروة الأمم تزداد بزيادة إنتاجيته(٤٧٩).

---

(٤٧٣) د/ أحمد فريد مصطفى ود/ سهير محمد السيد، تطور الفكر والوقائع الإقتصادية، مرجع سابق، ص ١١٠، ١١١.
د/ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٤٧٤) ولد آدم سميث في اسكتلندى عام ١٧٢٣ من عائلة متواضعة حيث كان أبوه يعمل في الجمارك، تعلم في جامعة غلاسكو ثم في جامعة أكسفورد وعاد من جديد إلى اسكتلنده ليلتقي بالاقتصادي المشهور دافيد هيوم الذي كان يطرح آراء حول نظرية المنفعة الشخصية أو المنفعة الفردية، ابتدأ حياته العلمية بتعيينه أستاذا لعلم المنطق بجامعة غلاسكو سنة ١٧٥٢، سافر إلى فرنسا في سنة ١٧٦٦ واتصل هناك بأصحاب المذهب الفيزيوقراطي، واطلع على آخر التطورات الاقتصادية التي ساعدته على انجاز مؤلفه الكبير في الاقتصاد السياسي الذي كان بعنوان "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" والذي نشره في عام ١٧٧٦، ويعتبر آدم سميث مؤسس المدرسة الكلاسيكية ومذهب الحرية الاقتصادية، ولقد كان له فضل عظيم في ترسيخ الاقتصاد كعلم، لذا عرف بأب الاقتصاد السياسي.
انظر: د/ صلاح زين الدين، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٨١.

(٤٧٥) هو بريطاني الجنسية، ومن أسرة يهودية تنحدر من هولندا. كان والده يعمل سمسارا في سوق الأوراق المالية والتحق "ريكاردو" بالعمل مع والده في الخامسة عشر من عمره، وفيما بعد استقل "ريكاردو" بعمل خاص في مجال البورصة أيضا، وكون ثروة كبيرة وهو في السادسة والعشرين من عمره مكنته بعد ذلك من التفرغ والإطلاع. وأسس شركة تحمل اسمه جعلته من كبار الأثرياء وهو لم يتجاوز الخامسة والثلاثين. ويعتبر دافيد ريكاردو من أبرز رواد المدرسة الكلاسيكية، ولقد اقترن اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الريع والأجور والتجارة الخارجية. ويرى بان الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بان الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة.
انظر: د/ صلاح زين الدين، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٨٢.

(٤٧٦) هو فيلسوف واقتصادي بريطاني، ولد في لندن عام ١٨٠٦م وكان والده أحد كبار أهل العلم والمعرفة في القرن الثامن عشر. وقد أطلع "ستيورات ميل" على أعمال هيرودوت وأفلاطون، ودرس أرسطو، وفي الثالثة عشرة من عمره قرأ مبادئ "ريكاردو". وحين بلغ الرابعة عشرة، كان له من المعرفة والإطلاع ما كان لرجل في الثلاثين. وقد أقر "ستيورات ميل" مبدأ "المنفعة العام ، وهو مبدأ يهدف إلى تحقيق السعادة والرضا لأكبر عدد من الناس، حيث يؤكد هذا المبدأ الفلسفي على أن كل ما هو نافع جيد ويجب تطبيقه، بمعنى أن كل ما هو نافع لأكبر عدد من الناس هو شيء جيد يجب أن يطبق وأن المنفعة التي تقرر إذا ما كان العمل صالح أو طالح. ويجب تطبيق هذا المذهب ليس فقط على المستوى الاجتماعي والأخلاقي، ولكن أيضا على المستوى السياسي والاقتصادي والتشريعي .وأنه يجب التضحية بالاهتمامات الصغرى من أجل الاهتمامات الأكبر التي تخدم العدد الأكبر من الناس.
انظر: د/ صلاح زين الدين، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٨٢، ٨٣.

(٤٧٧) رغم انتمائهم إلى نفس المدرسة الاقتصادية إلا أن كل اقتصادي له أفكاره وآرائه الخاصة به، والتي لا تعارض بطبيعة الحال المبادئ والفرضيات الأساسية للنظرية الكلاسيكية.

(٤٧٨) د/ مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٧، ص ١٢٢. د/ صلاح زين الدين، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٨١.

(٤٧٩) فتح االله لعلو، الاقتصاد السياسي "مدخل للدراسات الاقتصادية"، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ١٩٨١، ص ١٠٨.

كما ذهب أدم سميث إلى ضرورة الاهتمام بتقسيم العمل والتخصص فيه، فيرى تقسيم عملية إنتاج سلعة من السلع إلى عدة عمليات جزئية، يقوم بكل واحدة منها شخص أو أشخاص يتخصصون فيها، يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعه، ذلك أن التخصص على هذا النحو أدعى إلى إتقان العامل للعملية التي يقوم بها وإلى استخدام الآلات بطريقة أكفأ. كما ذهب إلى أن بلوغ درجة عالية من التخصص وتقسيم العمل يتوقف على مدى اتساع السوق(٤٨٠).

٢- الحرية الاقتصادية:

نادي هذا الفكر بالحرية الاقتصادية وفق دولة الحد الأدني التى بها القيام بالوظائف التقليدية وهي العدل والدفاع والامن(٤٨١)، فتدخل الدولة مقصور فقط على القيام بالوظائف التقليدية وتمويل الإنفاق العام والاصلاحات المؤسسية(٤٨٢)، وإنشاء المرافق العامة التي لا يرغب القطاع الخاص في إنشائها إما لضآلة ربحيتها أو لعدم جدواها بالنسبة له أو لإستغراقها لرأسمال كبير أو لأنها تحقق الربحية في الأجل الطويل دون القصير(٤٨٣).

فيرى أدم سميث إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، حيث يعتبر أن كل فرد مسئولاً عن سلوكه أي أنه أفضل من يحكم على مصالحه، وأن كل فرد إذا ما تُرك حرا فسيبحث عن تعظيم ثروته. وهكذا كان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة أو التجارة، حيث يرى إن آليات السوق قادرة على إحداث التوازن التلقائي ومرونة الأجور والاسعار والمنافسة الكاملة والتشغيل الكامل من خلال اليد الخفية، ولذلك بات من الضروري إلغاء القيود الداخلية والخارجية المفروضة على النشاط الاقتصادي، ووجوب عدم تدخل الدولة حتي تنتج اليد الخفية أثرها وتظل الظواهر الاقتصادية خاضعة للقوانين الطبيعية(٤٨٤).

لذلك نادى بإطلاق يد الأفراد والتوازن التلقائي في الأسواق، لأنه الأفضل لتحقيق النتائج الاقتصادية الايجابية، حيث إن الدولة تزداد منافعها بقدر إقلال حجم ونطاق تدخلها، خاصة وأن اليد الخفية تحقق المنافع العامة والخاصة معا، ولذلك يجب الأخذ بمبدأ توازن الميزانية، وحياد المالية العامة، وعدم استخدام النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي أو تضييق الفوراق بين الطبقات انطلاقاً من أنها استهلاكية وليست إنتاجية، وأن خير الميزانيات أقلها حجماً

---

(٤٨٠) يرى ادم سميث أن أساس النمو الاقتصادي يكمن في تقسيم العمل الذي تبرز أهميته الأساسية في أنه يحد من تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، كما أن تقسيم العمل يعد شكلا من أشكال الإدارة والتنظيم قي قيام عملية الإنتاج، وهو ما يعتبر عاملا ايجابيا.
انظر: د/ صلاح الدين نامق، تطور الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٨٩.

(٤٨١) اختلف رواد الفكر الكلاسيكي حول حجم ونطاق تدخل الدولة في الاقتصاد، فنادي "ساي" بعدم تدخل الدولة مطلقاً، وفي المقابل سمح "ريكاردو وميل وآدم سميث" بتدخلها في بعض الأنشطة الاقتصادية لزيادة كفاءة الأسواق والمنافسة.
انظر: د/ حامد عبد المجيد دراز، ود/ السيد المرسي حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، القسم الأول، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٩، ص ٣١٥، ٣١٦.

(٤٨٢) يقتصر دور الدولة ــ وفق دولة الحد الادني ــ على فرض الضريبة الجمركية ذات الغرض الحمائي للمنتج المحلي ضد الواردات المماثلة له، وفرض الضريبة على الناتج الزراعي والتركات وإنشاء المرافق العامة، وتنظيم عرض النقود من خلال البنوك المركزية وإصدار التشريعات لتنظيم علاقات العمل وتحديد الأجور وساعات العمل.
انظر: د/ أحمد جامع، الرأسمالية الناشئة، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص١٢٧، ١٢٨.

(٤٨٣) د/ عبد الكريم صادق بركات، د/حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٧، ص١٧٧، ١٧٨.

(٤٨٤) د/ صلاح الدين نامق، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٩٢.
د/ صلاح زين الدين، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٨١.

وأفضل الضرائب أقلها سعراً، لأنها تضر برأس المال والادخار الخاص. فيرون عدم كفاءة المؤسسات العامة في انتاج وتوزيع وتسويق السلع والخدمات العامة والموارد(٤٨٥).

كما نادي هذا الفكر بحرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي(٤٨٦)، من حيث تصريف الفائض الصناعي وإستيراد النقص من السلع والخدمات، وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي تكون التجارة الدولية مصدر لزيادة الثروة وقوة الدولة الاقتصادية(٤٨٧).

وبذلك يمكن القول أن هذا الفكر لا يقوم على وجود الحرية المطلقة لاقتصاد السوق، حيث نادي "آدم سميث" بدولة السوق الراعية لآليات السوق وحماية الحقوق والحريات والعقود(٤٨٨).

(٤٨٥) د/ مصطفي كمال فايد، أصول المذاهب الاقتصادية بين التجاريين والتوجيه الاقتصادي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٥١، ص ٣ وما بعدها.

(٤٨٦) حيث يرون أن منافع تحرير التجارة تفوق الحصول على المعادن النفيسة ــ القائل به الفكر التجاري ــ

(٤٨٧) د/ ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (١٩٨٩-٢٠١٢)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠١٤/٢٠١٥، ص ١٨.

محمد أحمد على الحاوري، مدي فاعلية السياسة المالية والنقدية في معالجة الموازنة في اليمن، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ١٩٩٨، ص٧-٨.

(٤٨٨) د/ حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص١٥٨.

د/ جمال الدين محمد سعيد، النظرية العامة لكينز بين الرأسمالية والاشتراكية، دار الجيل للطباعة، ١٩٦٥، ص٤١، ٤٢.

المبحث الثاني

الدور الاقتصادى للدولة فى ضوء الفكر الإقتصادى المؤيد

للتدخل المفرط للدولة فى النشاط الإقتصادى

لم يعتقد كثير من الاقتصاديين المطالبين بأفكار وجود الأسواق ذات الصلاحيات المطلقة من دون قيود، ومن دون تدخل الدولة أنهم سيجدون أنفسهم مضطرين إلى مراجعة أفكارهم؛ فقد عاد تدخل الدولة، وازداد بشكل غير متوقع(٤٨٩).

وتزعم لواء هذا التوجه الفكر الإشتراكي والذي طالب بالتدخل المفرط للدولة في الاقتصاد تحقيقاً للعدالة والتضامن الاجتماعي والقضاء على الاختلالات الاقتصادية المتمثلة في الاحتكارات وسوء توزيع الدخول والكساد والبطالة وسوء إستغلال المنظمين للعمالة، وتملك الدولة لأدوات الإنتاج والقيام بعمليات التسويق والتوزيع(٤٩٠).

وهذا الفكر جاء مناقضا لأفكار المذهب الفردي ولذلك سمي بالمذهب الجماعي الذي نادي بملكية الدولة لكافة وسائل الإنتاج وتدخلها في كافة مناحي الحياة.

ونتناول فى هذا المبحث عرض هذا الفكر الاقتصادى المؤيد للتدخل المفرط للدولة فى النشاط الاقتصادى، وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول: دور الدولة فى الفكر التجارى.

المطلب الثاني: دور الدولة فى الفكر الاشتراكى.

المطلب الثالث: دور الدولة فى الفكر الماركسى والنيو ماركسى.

المطلب الأول

دور الدولة فى الفكر التجارى

ظهر هذا الفكر في أوربا منذ بداية القرن الخامس عشر، وخلال تفكك النظام الإقطاعي، واستمرت هذه الأفكار سائدة حتى منتصف القرن الثامن عشر، وذلك من خلال لإجراءات الاقتصادية التى اتخذتها الحكومات الأوربية فى هذه الفترة، خاصة المزايا التى تمتع بها التجار(٤٩١).

وقد تميز النظام الاقتصادي في أوربا في ذلك الوقت بأن التجارة كانت هي النشاط الرئيسي فيه، وكانت الصناعة وبقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى تابعة للتجارة وفي خدمتها، ولذلك سميت رأسمالية هذه الفترة بالرأسمالية

---

(٤٨٩) د/ أحمد فريد مصطفى ود/ سهير محمد السيد، تطور الفكر والوقائع الإقتصادية، مرجع سابق، ص ٧٩.

(٤٩٠) د/ معتز بالله عبد الفتاح، الوظيفة الاقتصادية للدولة، مرجع سابق، ص٩٢.

(٤٩١) د/ محمود الطنطاوي الباز، د/ طارق محمود عبد السلام، أصول الاقتصاد السياسي والتعاوني، دون دار نشر، ٢٠٠٢/٢٠٠١، ص ٢٥، ٢٦.

د/ لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٢٤٨.ص ٩٧.

د/ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص ٦.

التجارية[٤٩٢]. وقد إرتبطت نشأة هذا الفكر بالدولة القومية المتدخلة، حيث نادى بالتدخل المفرط للدولة في الاقتصاد[٤٩٣].

وإذا تأملنا الأراء المختلفة التى يتضمنها هذا الفكر الإقتصادى، نجد أنه انقسم بين ثلاث اتجاهات حسب جنسيات الكتاب والإقتصادين، فقد أخذ التدخل فى الشئون الداخلية شكلاً متعنتاً فى فرنسا، ولم يكن هذا النوع من التدخل المتعنت موجود فى انجلترا لوجود البرلمان، ولكن هذا لم يمنع من وجود الاحتكار وحصول التجار وكبار رجال الأعمال على أرباح احتكارية، حيث أنها تعتبر ريع نتيجة لوضعهم المتميز[٤٩٤].

ـ مبادئ الفكر التجارى:

١ـ يجب أن تكون غاية الدولة والنظام الاقتصادي هو تحقيق القوة:

تبلورت الفكرة الأساسية للتجاريين فى أن الدولة يجب عليها أن تستخدم كل قوتها وصلاحيتها من أجل تحقيق النفع القومى، ولذلك اعتقدوا أن القوانين التى تضعها الدولة لتنظيم النشاط التجارى والزراعى والصناعى، يمكن أن تحقق نتائج أكثر فاعلية من تلك التى تحققها المحاولات الفردية[٤٩٥]. لذا تتدخل الدولة لإصدار التشريعات المالية والضريبية، خاصة الجمركية على صادرات الدولة من المواد الأولية محل الطلب المحلي وعلى الواردات المماثلة للمنتج المحلي بغرض حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، وكذلك إصدار التشريعات الخاصة لحماية العمالة فيما يتعلق بتحديد الأجور وساعات العمل، والتي تجرم تصدير المعادن النفيسة للخارج مع السماح فقط باستيرادها، وكذلك تتدخل الدولة بملكية المرافق العامة الاقتصادية والبنية الأساسية والمناجم[٤٩٦].

٢ـ الثروة الحقيقية تكمن في امتلاك الذهب والفضة:

من الأفكار التي شكلت الفلسفة الاقتصادية لمدرسة التجاريين، هي أن الثروة الحقيقية تكمن في امتلاك الذهب والفضة[٤٩٧]، وأن هذه الثروة هي أساس قوة الدولة. وجعلوا الحصول على هذين المعدنين هو الغرض الرئيسي الذي يجب أن تسعى السياسة الاقتصادية لتحقيقه، ولذلك سميت نظريتهم بنظرية "الاقتصاد للقوة". وبما أن ثروة الأمم

) تميز هذا العصر بالتوسع في النشاط التجاري بين دول أوربا الشرقية وأوربا الغربية، وسيادة التجار وتبوء التجارة مكانة الصدارة للنشاط 492(الاقتصادى إلى الحد الذى أخضعت الصناعة لسيطرتها.

انظر: د/ حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية "دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ١٩٣.

د/ أحمد فريد مصطفى ود/ سهير محمد السيد، تطور الفكر والوقائع الإقتصادية، مرجع سابق، ص ٦٧.

(٤٩٣) د/ أحمد جمال الدين موسي، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٣٥.

د/ رمضان محمد أحمد الروبي، علم الاقتصاد والتشريعات التعاونية، دون دار نشر، دون سنة نشر، ص ٩٦.

(٤٩٤) د/ أحمد فريد مصطفى ود/ سهير محمد السيد، تطور الفكر والوقائع الإقتصادية، مرجع سابق، ص ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣.

د/ محمود حسن حسني، اقتصاديات التجارة الخارجية، دون دار نشر، ١٩٩٥، ص ٣٠.

(٤٩٥) د/ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص ٦.

د/ أحمد فريد مصطفى ود/ سهير محد السيد، تطور الفكر والوقائع الإقتصادية، مرجع سابق، ص ٦٨.

(٤٩٦) د/ مصطفي رشدي شيحة، الاقتصاد العام للرفاهية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١، ص٧٠، ٧١.

د/ محمد محروس إسماعيل، د/ أحمد رمضان نعمة الله، مبادئ علم الاقتصاد الجزئي، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٤، ص ٤٧.

(٤٩٧) جاء اهتمامهم بالذهب والفضة –المعادن النفسية– لأنهما مقياس ومصدر لقوة الدولة، بل أيضا لأن الأفراد والجماعات لا يمكن أن يستغنوا عنها فى كافة الاستخدامات الاقتصادية، نظرا لأنهما روح التجارة والشرط الأساسى للنشاط الإقتصادى فى هذه الفترة.

انظر: د/ لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص٧٦، ٧٧.

الحقيقية تتمثل في مقدار ما تحوزه من معادن نفيسة كالذهب والفضة[٤٩٨]، فإن ذلك يترتب عليه أن العمل الذي لا يوجه لإنتاج سلع للتصدير في مقابل الذهب والفضة، لا يعتبر عملاً منتجا[٤٩٩].

٣- ضرورة تدخل الدولة لتنظيم التجارة الدولية:

لما كانت التجارة الخارجية هي الوسيلة لانتقال المعادن النفيسة بين الدول، فقد اهتم أصحاب المذهب التجاري بالتجارة الخارجية للدولة، وضرورة تدخل الدولة في توجيهها حتى تضمنت ميزانا تجاريا في صالحها، وحرصوا على عدم تسرب الذهب والفضة إلى الخارج، فيجب تدخل الدولة لتنظيم التجارة الدولية وزيادة الصادرات والإقلال من الواردات، ويتحقق ثرائها بتدفق الذهب والفضة من الدول المحتلة من الدول القومية ومن فائض الميزان التجاري، حيث إن حجر الأساس فى التفكير التجارى هو تحقيق فائض دائم فى ميزان المدفوعات، وذلك لضمان تدفق المعدن النفيس[٥٠٠].

٣- ضرورة زيادة السكان:

يرى أنصار المدرسة التجارية ضرورة زيادة السكان، لأن هذه الزيادة تسهل للدولة الحصول على يد عاملة رخيصة وتشجع تنمية الصناعة وتجارة التصدير، ومن ثم زيادة الأرباح والثروة، وبالتالي هم مصدر قوة الدولة. وفي الوقت نفسه يرون أن نمو التجارة والصناعة يسمح بتشغيل عدد أكبر من الناس، مما يؤدي إلى تشجيع زيادة السكان ويقود إلى تقوية الدولة، وهكذا فزيادة السكان وتنمية الثروة عاملان يرتبط أحدهما بالآخر، وهما مرتبطان ببناء قوة الدولة[٥٠١].

المطلب الثاني

دور الدولة فى الفكر الاشتراكى

توجد ثلاثة نظم اقتصادية رئيسية هي: النظام الرأسمالي، والنظام الاشتراكي، والأنظمة المختلطة. وتتضمن الأنظمة الاقتصادية في كثير من البلدان عناصر مشتركة من نظم اقتصادية مختلفة[٥٠٢].

ويعتبر النظام الإشتراكى من النظم الإقتصادية الحديثة نسبياً، فقد عرف هذا النظام بعد ظهور النظام الرأسمالى وتطوره، فقد أدى إنتشار الرأسمالية والثورة الصناعية إلى العديد من التشوهات والاختلالات الاقتصادية، حيث زادت

---

(٤٩٨) نتيجة لظهور المستعمرات أصبح الذهب هو مصدر قوة الدولة وهيبتها، فاذا وجد الذهب وجد الجيش والقوة، وإن زال زالت قوة الدولة وهيبتها، وهو ما دفع بعض المؤرخين إلى أن يطلق عليهم لفظ المعدنيين بدلاً من التجاريين.
انظر: د/ محمد حامد دويدار، دراسات في الاقتصاد المالي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٩، ص٢٠، ٢١.

(٤٩٩) د/ محمود الطنطاوي الباز، د/ طارق محمود عبد السلام، أصول الاقتصاد السياسي والتعاوني، مرجع سابق، ص ٣٤.
د/ محمد حامد دويدار، دراسات في الاقتصاد المالي، مرجع سابق، ص٢٠، ٢١.

(٥٠٠) د/ محمود الطنطاوي الباز، مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص٢٣٥.
د/ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر– مرجع سابق، ص ٦، ٧.
د/ جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢.

(٥٠١) د/ محمود الطنطاوي الباز، د/ طارق محمود عبد السلام، أصول الاقتصاد السياسي والتعاوني، مرجع سابق، ص ٣٥.

(٥٠٢) د/ محمد على الليثي، د/ عبد الرحمن يسري أحمد، مقدمة فى علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٤٠.

معدلات البطالة والتضخم والركود واستغلال العمالة وضياع حقوقهم التأمينية والاجتماعية والتعويضية وعدم عدالة توزيع الدخل القومي وثراء المنظمين على حساب العمالة فيما عرف بفائض القيمة عند "ماركس"(٥٠٣).

ـ مبادئ الفكر الاشتراكى:

يقوم النظام الاشتراكى على عدة مبادئ هي:

١ـ الملكية العامة لموارد الإنتاج:

النظام الاشتراكي هو نظام اقتصادي تعود ملكية وسائل الإنتاج فيه للمجتمع بكامله (الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج)(٥٠٤)، حيث تمتلك الدولة جميع عناصر الإنتاج عدا العمل. حيث تقوم الدولة بتوجيه المواد الإنتاجية إلى فروع الأنشطة الاقتصادية المختلفة في شكل خطة شاملة(٥٠٥).

وتأخذ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إحدى صورتين: إما ملكية الدولة وهي الأكثر شيوعا، أو الجمعيات التعاونية، حيث تنشأ جمعيات تعاونية لتملك الأراضي الزراعية، أو الصناعات الصغيرة.

٢ـ أهمية دافع تحقيق المصلحة العامة:

طالما أن عناصر الإنتاج ذات ملكية عامة، فإن دافع تحقيق المصلحة العامة هو المحرك لأي نشاط اقتصادي. والهدف الرئيسي من النشاط الاقتصادي فيه هو السعي من أجل تلبية حاجات المواطنين المتنامية. فيستهدف النشاط الاقتصادي عادة السعي لتحقيق الأهداف التي تتبناها الدولة، وهي توفير الغذاء والرعاية الصحية والتعليم والمرافق العامة الاجتماعية وخدمات الصرف الصحي والمياه النقية للشرب والنقل والمواصلات(٥٠٦).

فالهدف من النشاط الاقتصادي في ظل هذا النظام ليس الربح، لأن الربح عندهم وسيلة من وسائل سوء الاستغلال يؤدي إلى سوء التوزيع في الدخل والثروة. ويحل الشعور القومي والوطني محل الربح كحافز اقتصادي، فضلاً عن الإحساس بالمسئولية والمشاركة في إشباع حاجات المجتمع. ونظير عدم وجود ربح يقوم النظام الاشتراكي بتغطية حاجات المجتمع. مجانًا، فالتعليم مجاني، والرعاية الصحية مجانية، والترفيه مجاني(٥٠٧).

٣ـ إعطاء الدور الرئيسي لنظام التخطيط المركزي:

يعتمد النظام الاشتراكي على أسلوب التخطيط المركزي والشامل في الإدارة الاقتصادية، حيث يتم وضع أهداف رئيسية والسعي لتحقيقها عن طريق حصر الموارد المتاحة وتوجيهها توجيها رواعيا وكفؤًا. ويتصف التخطيط في النظام الاقتصادي الاشتراكي بهيمنة الدولة على الاقتصاد، وهي تلعب دورا رئيسيا في عمليات الإنتاج

---

(٥٠٣) د/ رمضان محمد أحمد الروبي، علم الاقتصاد والتشريعات التعاونية، مرجع سابق، ص ١٠٧.

د/ زينب حسين عوض الله، د/ مجدي شهاب، د/ أسامة الفولي، أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص١٢٠، ١٢١

(٥٠٤) الملكية الفردية في ظل هذا النظام تكاد تنحصر في أشياء بسيطة مثل: المساكن والأدوات المنزلية وغيرها من السلع الاستهلاكية.

(٥٠٥) د/ محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها– نظرياتها– سياساتها، الدار الجامعية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٨٥.

(٥٠٦) د/ عبد الهادي علي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي، دار الأصدقاء للطباعة والنشر، المنصورة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢، ص ١٨.

) د/ رمضان محمد أحمد الروبي، علم الاقتصاد والتشريعات التعاونية، مرجع سابق، ص ١١٠. 507(

د/ محمد على الليثي، د/ عبد الرحمن يسري أحمد، مقدمة فى علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٤٧.

والتوزيع من خلال سيطرتها على وسائل الإنتاج (الملكية العامة). حيث تتخذ الدولة ومؤسساتها القرارات الخاصة بالإنتاج والتوزيع وتحديد الأسعار(٥٠٨).

فقد رفض هذا الفكر اليد الخفية والتوازن التلقائي، وبالتالي ضرورة التدخل من جانب الدولة في النشاط الاقتصادي وتملكها لكافة وسائل الإنتاج والمرافق العامة والمصارف والخدمات الاجتماعية وتوظيف العمالة ووضع الخطط التنموية، وتحديد الإنتاج كمياً ونوعياً ورقابة الأسعار وتحديد الأجور وإصدار التشريعات المنظمة لعلاقات العمل وحقوق العمالة التأمينية، وتوجيه الائتمان من خلال بنوكها صوب القطاعات الاقتصادية المحددة في الخطة التنموية(٥٠٩).

ولذلك يجب على الدولة في إطار هذا الفكر تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال وضع الخطط التنموية لتجنب حدوث الأرباح الإحتكارية والركود، ووضع التشريعات المحفزة للاستثمارات والإنتاج، كما يتحدد النمو الاقتصادي بإحداث تراكم رأسمالي وحجم قوة العمل والتقدم التكنولوجي والموارد الأولية وإحداث الإصطلاحات المؤسسية(٥١٠).

٤- التوزيع في النظام الاشتراكي يتم بمقدار العمل المبذول:

ويترتب على ذلك انعدام التفاوت الكبير في الدخول والثروة بين أفراد المجتمع حيث تضيق الفجوة بين الطبقات في المجتمع الآخذ بالنظام الاشتراكي، ويرتبط التفاوت الاقتصادي فيه بين الأفراد بتفاوت المواهب والقدرات الفعلية والذهنية وليس بتفاوت الملكية(٥١١).

وتعمل الدولة على تنمية الفقراء مهارياً ومعرفياً وتوفير الرعاية الصحية لهم، حتى تزيد إنتاجيتهم، مما يفضي لإحلالهم محل الآلة، وهو ما سيزيد من مستوي تشغيلهم ودخولهم، الأمر الذي تنخفض معه نسبة الفقر والفقراء(٥١٢).

ولذلك يجب على الدولة في إطار هذا الفكر تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال وضع الخطط التنموية لتجنب حدوث الأرباح الإحتكارية والركود، ووضع التشريعات المحفزة للاستثمارات والإنتاج، كما يتحدد النمو الاقتصادي بإحداث تراكم رأسمالي وحجم قوة العمل والتقدم التكنولوجي والموارد الأولية وإحداث الإصطلاحات المؤسسية، خاصة وأن الفكر التنموي واستراتيجيات التنمية الاقتصادية يركزان على استمرار النمو الاقتصادي لكبح الفقر والتخلص من التخلف على اعتبار أن رأس المال البشري بجانب رأس المال المادي سيفيضيان للقضاء على الفقر، خاصة وأن معظم الفقراء في الدول النامية والمتخلفة يعملون لحسابهم وتتدني لديهم المعارف والصحة والمهارات، وبالتالي فإن تنمية هؤلاء الفقراء مهارياً ومعرفياً وتوفير الرعاية الصحية لهم سيزيد إنتاجيتهم مما يفضي لإحلالهم محل الآلة، وهو ما سيزيد من مستوي تشغيلهم ودخولهم، الأمر الذي تنخفض معه نسبة الفقر والفقراء(٥١٣).

وإزاء إخفاق الدول النامية والمتخلفة في الإقلال من الفقر على الرغم من تحقيقها معدلات نمو إقتصادي مرتفع بلغت أكثر من ٥% إلا أنه بالتعاون بين هذه الدول (والتي كانت غالبيتها تتبني الفكر الاشتراكي) ومنظمة العمل الدولية

---

(٥٠٨) د/ رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠، ص٢٤.
د/ عبد الهادي علي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي، مرجع سابق، ص ١٨.

(٥٠٩) د/ سامي عفيفي حاتم، النظرية الاقتصادية، مدخل لدراسة الموضوعات الاقتصادية، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٦١.

(٥١٠) د/ رمضان محمد أحمد الروبي، علم الاقتصاد والتشريعات التعاونية، مرجع سابق، ص ١٠٩.

(٥١١) د/ محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٨٥.

(٥١٢) د/ محمد على الليثي، د/ عبد الرحمن يسري أحمد، مقدمة فى علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٤٧.

(513) Balaam, (D,N) & Veseth, (M): "Introduction to international political economy", New Jersey, 2nd,2001, pp. 70-80.

تبنت استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية قوامها زيادة فرص العمل للفقراء وإعادة توزيع الأصول المنتجة بعدالة وإعادة توزيع الدخل مع النمو، وبالتالي أضحي الفقراء الغاية من النمو والتنمية وتوفير الغذاء والرعاية الصحية والتعليم والمرافق العامة الاجتماعية وخدمات الصرف الصحي والمياه النقية للشرب والنقل والمواصلات(٥١٤).

المطلب الثالث

دور الدولة فى الفكر الماركسي والنيوماركسي

انتقد كارل ماركس في كتابه رأس المال عام ١٨٦٧م النظام الرأسمالي وآلياته(٥١٥)، واستنتج بأن القوى الاقتصادية الكامنة في الرأسمالية كفيلة بالقضاء عليها والإتيان بنظام أكثر تطورا. وذكر بأن الملكية الخاصة لموارد الإنتاج تؤدي إلى سوء توزيع الدخل وإهدار الثروات وزيادة حدة الصراع الطبقي، الذي سيؤدي حتما إلى انتشار الرأسمالية وسيادة نظام الطبقية(٥١٦).

وقد قام "كارل ماركس" بتحليل النظام الرأسمالي من خلال أسلوب الانتاج وعلاقات الإنتاج والقوى الإنتاجية من أجل إظهار التناقض الموجود بداخله(٥١٧).

ويرى ماركس أن حركة المجتمع الإنساني وتطور الحياة الاجتماعية يحكمها القانون الاقتصادي. فعملية الإنتاج هي أساس وجود وتطور المجتمعات، والبناء الاقتصادي داخل أي مجتمع، إنما هو البناء الأساسي أو التحتي، والذي تتحدد بناء عليه شكل وطبيعة البنية الفوقية في المجتمع، والمتمثلة في الأفكار والدين والقيم والمعتقدات والثقافة والسياسة وغيرها(٥١٨).

وذهب ماركس للقول بأن علاقات الانتاج تتسم بالإستغلال والتعارض والتناقض والصراع بين طبقة المنظمين وطبقة العمال(٥١٩)، ويعد هذا التعارض القوة الدافعة لتحديث الاقتصاد وتطوير المجتمع من الأساليب الإنتاجية الرأسمالية إلي الأساليب الإنتاجية الإشتراكية، أى أن الأساس الاقتصادي للمجتمع عند ماركس هو بمثابة الدافع إلى التقدم الاجتماعي وإحداث التغيير. والطبقات – أو بعبارة أدق الصراع الطبقي – هو محرك التغيير الاجتماعي(٥٢٠).

ولذلك فهو يرى أن هذا التطوير سيتم تلقائياً كرد فعل للتناقضات الناجمة عن آليات وقوانين عمل أساليب الإنتاج الرأسمالية، ويلعب تراكم رأس المال دوراً محورياً في زيادة هذه التناقضات(٥٢١).

ويري أن العملية الإنتاجية تبدأ بتغييرات في القوي الإنتاجية يتبعها بتغييرات في العلاقات الإنتاجية، كما توجد بينهم تأثيرات متبادلة سواء على مستوى التطوير الذي تحدثه علاقات الإنتاج في القوى الإنتاجية أو ما قد تحدثه من

---

(514) Hopkins, Michal: "Basic needs approach to development planning, aview", working paper, (WEP -2-32/wp3), ILO, Geneva, May, 1977, pp. 1-15.

(٥١٥) ظهرت كتابات لاحقة تستند إلى منهج كارل ماركس وتضع أسس وفرضيات النظام الماركسى.

(٥١٦) د/ محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٨٥.

(٥١٧) د/ صلاح زين الدين، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٤٠، ٤١.

(٥١٨) د/ نجلاء عبد الحميد راتب، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص ٨٤.

د/ عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، مطبعة سامي، الإسكندرية، الطبعة الرابعة، ١٩٩٦، ص ٢٤٧، ٢٤٨.

(٥١٩) يرى تحليل كارل ماركس لعملية التنمية الرأسمالية أنه توجد طبقتان في هذا النظام وهما: الطبقة الرأسمالية وطبقة العمال، حيث يمتلك الرأسماليون كل وسائل الإنتاج القائمة في الاقتصاد، أما العمال فيمتلكون قوة عملهم التي يقومون بعرضها للبيع. ويستهدف الرأسمالي من نشاطه الوصول بأرباحه إلى أقصى حد ممكن.

(٥٢٠) د/ نجلاء عبد الحميد راتب، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص ٨٦.

(٥٢١) د/ أحمد فريد مصطفى ود/ سهير محمد السيد، تطور الفكر والوقائع الإقتصادية، مرجع سابق، ص ١٥٨، ١٨٦.

إعاقة هذا التطوير عندما تتعارض المصالح فيما بينهم. ومن بين أهم الطرق التي يستعملها الرأسمالي لذلك إدخال التكنولوجيا من أجل خفض نفقات الإنتاج، ومن ثم يحصل الرأسمالي على معدلات ربح قد تفوق كثيرا ما يحصل عليه منافسوه(٥٢٢).

وعلى الرغم من الهجوم الذي شنه ماركس على الدولة، والذي اعتبرها أداه برجوازية لسيطرة رأس المال على الحكم والإستحواذ على سلطات الدولة التقليدية، إلا أنه أبقاها في مرحلة التحول من النظام الرأسمالي إلي النظام الاشتراكي كآلية تأخذ بطبقة البروليتاريا لتنفيذ العديد من المهام والتي تتلخص في تأميم ومصادرة الأموال والثروات – تأميم الاقتصاد القومي – من أجل إنشاء نظام اقتصادي يقضي على الرأسمالية ويؤسس لعلاقات إنتاجية جديدة، وكذلك تقوم الدولة بوظيفة التصنيع لتحقيق أهداف التنمية المخططة، والقيام بمصادرة ملكية الأراضى الزراعية وتوزيعها على الفلاحين، وإنشاء التنظيمات التعاونية حتي يمكن للدولة زراعة بعض الأراضي، كما تقوم الدولة بوضع الخطط الاقتصادية التنموية لكافة أوجه النشاط الاقتصادي(٥٢٣).

ـ الفكر النيوماركسي:

ظهر الاتجاه "الماركسي الجديد" الذي حاول تطوير آراء ماركس بما يتفق مع المتغيرات الدولية الجديدة التي شهدها القرن العشرين، وبما يتفق مع واقع مجتمعات العالم الثالث. ويؤكد ذلك الاتجاه على ضرورة التخلي عن فكرة الطريق التقليدي للتنمية ـ كذلك الذي يتصوره روستو والبحث عن سبل جديدة تتيح للدول المتخلفة تجاوز تخلفها(٥٢٤).

ويرى الفكر النيوماركسي أن الرأسمالية بدأت مع بداية القرن العشرين مرحلة الإمبريالية أو الدولة الإحتكارية الرأسمالية، حيث تسيطر القوى الرأسمالية الإحتكارية على قوى الإنتاج والتوزيع والتسويق، حيث أصبحت الدولة أداه في أيدي المحتكرين ورأس المال لتحقيق أهدافهم(٥٢٥).

وقد توقع الفكر النيوماركسي وقوع النظام الرأسمالي فريسة للأزمات المالية والمصرفية والاقتصادية وتفاقم أزمة البطالة وتدني مستويات الأجور والإنتاجية نظراً لاستغلال طبقة المنظمين لجهود وحقوق العمالة.

(٥٢٢) د/ صلاح زين الدين، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٤١.

(٥٢٣) د/ أحمد فريد مصطفى ود/ سهير محمد السيد، تطور الفكر والوقائع الإقتصادية، مرجع سابق، ص ١٨٦.

(٥٢٤) د/ نجلاء عبد الحميد راتب، الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص ١٧٣.

(٥٢٥) د/ السيد الحسيني، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، ص ١٢٦.

المبحث الثالث

الدور الاقتصادى للدولة فى ضوء الفكر الإقتصادى المؤيد

لتدخل الدولة والحرية الاقتصادية

ترجع بدايات ظهور هذا الفكر مع بداية القرن العشرين لتعديل الأفكار الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والاشتراكية، حيث إعترض على الحرية الاقتصادية المفرطة والتدخل المفرط للدولة في الاقتصاد.

ونادى هذا الفكر بأن يكون تدخل الدولة للقيام بالاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، وذلك لعلاج الدورات الاقتصادية والازمات المالية والمصرفية التي تواجه الاقتصاد، خاصة وأنه نجم عن الرأسمالية أزمة الركود والكساد العالمي عام ١٩٢٩، الأمر الذي أضحت معه الأفكار الكلاسيكية – المنافسة الكاملة ومرونة الأجور والأسعار والتوازن التلقائي – المانعة لتدخل الدولة في الاقتصاد غير منطقية، وأن قوى السوق وحدها لا تحقق التوظيف الكامل والاستقرار والنمو الاقتصادي.

ولذلك تبنى هذا الفكر ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد في ظل الحرية الاقتصادية تحقيقاً للنمو الاقتصادي المستدام وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ونتناول فى هذا المبحث عرض الاتجاهات المختلفة لهذا الفكر الاقتصادى المؤيد لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى مع الحرية الاقتصادية، وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول: دور الدولة فى الفكر المؤسسي.

المطلب الثاني: دور الدولة فى الفكر النيوكلاسيكى.

المطلب الثالث: دور الدولة فى الفكر الكينزى.

المطلب الرابع: دور الدولة فى الفكر النيوكينزى.

المطلب الأول

دور الدولة فى الفكر المؤسسي

تتدخل الدولة في الاقتصاد كما هو معلوم من خلال التحكم في تخصيص وتوزيع الموارد في الاقتصاد، وذلك بتنظيم النشاط الاقتصادي بفرض الرقابة على الأجور والأسعار، وفرض الإجراءات الضابطة لمواصفات الإنتاج والعمل والتصدير والإستثمار والإستيراد، وقواعد التعامل بالنقد الأجنبي، فضلاً عن الإنفاق العام والضرائب، ولكن هذا التدخل لا ينتج أثره الإيجابي إلا من خلال وضع الدولة للتشريعات والقواعد والنظم وكفاءة إدارة المؤسسات العامة والإدارة المحلية ومساهمة المجتمع المدني والإصلاحات السياسية والقانونية والقضائية والمالية والنقدية والتجارية[٥٢٦].

ومن ثم أضحت العوامل المؤسسية ضرورة للتخصيص الأمثل للموارد الأولية وتوزيعها بكفاءة على كافة القطاعات الاقتصادية، ولذلك قيل بحق بأهمية هذه العوامل لقياس الحجم الاجمالي لتدخل الدولة وصولاً لتحديد الحجم الحقيقي لهذا التدخل، خاصة وأن الدراسات أبانت عن أن حجم الدولة لا يتحدد فقط بالإنفاق العام، بل أيضاً بالإجراءات التنظيمية والعوامل المؤسسية[٥٢٧].

ويركز الفكر المؤسسي على فهم دور العملية التطورية، ودور المؤسسات في تشكيل السلوك الاقتصادي. حيث تبرز أهمية هذا الفكر في الدور الذي تلعبه المؤسسات في التأثير الذي يكسب زخماً نحو الأداء الاقتصادي المثالي ومن ثم دراسة الموضوعات الاقتصادية وربطها بالجانب المؤسسي في التحليل وصولاً الى فهم أفضل بما يضمن الكفاءة في النظام الاقتصادي.

فيرى هذا الفكر إلى أن تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال التحكم في تخصيص وتوزيع الموارد في الاقتصاد، وذلك بتنظيم النشاط الاقتصادي بفرض الرقابة على الأجور والأسعار، وفرض الإجراءات الضابطة لمواصفات الإنتاج والعمل والتصدير والإستثمار والإستيراد، وقواعد التعامل بالنقد الأجنبي، فضلاً عن الإنفاق العام والضرائب، لا ينتج أثره الإيجابي إلا من خلال وضع الدولة للتشريعات والقواعد والنظم وكفاءة إدارة المؤسسات العامة والإدارة المحلية ومساهمة المجتمع المدني والإصلاحات السياسية والقانونية والقضائية والمالية والنقدية والتجارية.

وبالتالي تفتح المجال إلى إمكانية التنبؤ بالخيارات التي سيتخذها صانع القرار ضمن منظومة مؤسساتية على نطاق واسع مع البيئات المختلفة. ولذلك يركز هذا الفكر المؤسسي على ضرورة تدخل الدولة لإجراء الإصلاحات المؤسسية والتحكم فى النشاط الاقتصادى باعتبار أن السوق جزء من المؤسسات التى تعمل فى الدولة[٥٢٨].

ولذلك يرون أن قيام الدولة بالتنظيم القانوني لحقوق الملكية وتنفيذ أحكام القضاء والممارسة الديمقراطية لكى يُمكن أن تستجيب المؤسسات لتطلعات الأفراد، وهذا بالإضافة لممارسة كافة المؤسسات العامة للوظائف الاقتصادية التي يستحيل على اليد الخفية النفاذ إليها، خاصة في ظل خضوع المرافق العامة للإحتكار الطبيعي، فضلاً عن استخدام الدولة لأدوات السياسة المالية والنقدية والتجارية في تحقيق معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي ووضع ضوابط الدخول والخروج من الأسواق ورقابة الأجور والأسعار[٥٢٩].

---

(526) Higgs, (R): "Where figures Fail: Measuring the growth of big government", Liberty Haven Foundation, vol .33, No .3, March 1983, pp. 5-8.

(527) Toatu, (T): "From institution to governance: getting the structure right for optimal growth economic performance", Australian National university, Economic & Government School, 2003, pp.7-9.

(٥٢٨) أوضح تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١ أنه يشترط لوجود مؤسسات تتمتع بالكفاءة هو انخفاض معدلات الفساد وزيادة القدرات البشرية والتكنولوجية لديها وقدرتها على استخدام الابتكارات وارتباط المتعاملين في السوق بالمعلومات وحفز المنافسة بين الهيئات والمنشآت والأفراد.

(529) Gerald Sirkin :"the visible hand :the fundamentates of economic planning", New York, MCG raw – hill, 1968, p. 45.

المطلب الثاني

دور الدولة فى الفكر النيوكلاسيكي

نشأ هذا الفكر خلال النصف الثاني من الخمسينات للقرن العشرين، كرد فعل للسياسات التدخلية من جانب الدولة التي كانت سبباً في فشل عمل الأسواق والعديد من الاختلالات الاقتصادية، ومن أهم مفكريها الفريد مارشال وكلارك وفيكسل(٥٣٠).

وقد اعتبر النيوكلاسيك أن التدخل المفرط للدولة في الاقتصاد يؤدى إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، كما أن تخلف الدول ناجم عن عدم التخصيص الأمثل للموارد نظراً لسياسات التسعير القائمة على البعد الاجتماعي، وليس وفق معيار التكلفة والعائد(٥٣١).

فقد دفعت السمة الواقعية الجديدة الخاصة بالاقتصاد الرأسمالي إلى التغير في التفكير، وتم استبدال الاتجاه الفكري، والذي ركز على جانب الطلب كعامل حاسم في عملية النمو الاقتصادي، باتجاه فكري جديد يعتمد في جوهره على جانب العرض كعامل حاسم لعملية النمو والتنمية. ومن هنا جاءت تسمية هذا الاتجاه بالنيوكلاسيكي إشارة إلى الأفكار الكلاسيكية المعتمدة على جانب العرض في تفسير النمو والتنمية(٥٣٢).

ولقد أحدث الفكر النيوكلاسيكي تعديلات وتغيرات كثيرة على أفكار ومبادئ النظرية الكلاسيكية، ومن ذلك(٥٣٣):

١- الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد.
٢- أن التقدم التكنولوجي يزيد من مستوى رأس المال.
٣- أن حجم السكان وحجم رأس المال ومستوى التقدم التكنولوجي، والتي تؤثر في معدل النمو الاقتصادي تتحدد بواسطة قوى خارج مجال علم الاقتصاد(٥٣٤).

ولعل أهم أفكار الفكر النيوكلاسيكي تتلخص فيما يلى(٥٣٥):

١- أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الانتاج فى المجتمع: العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم والتكنولوجيا.
٢- أن النمو الاقتصادي يتطلب لبتركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك لتحسين معدل التبادل الدولى.
٣- أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوى لا يتحقق فجأة، إنما تدريجياً.

---

(٥٣٠) د/ صلاح زين الدين، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٨٥.
(٥٣١) د/ ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، مرجع سابق، ص ٢٧.
(٥٣٢) د/ مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٧، ص ٦٧.
(٥٣٣) د/ محمود الطنطاوي الباز، د/ طارق محمود عبد السلام، أصول الاقتصاد السياسي والتعاوني، مرجع سابق، ص ٦٩.
(٥٣٤) د/ مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات"، مرجع سابق، ص ٦٧.
(٥٣٥) د/ صلاح زين الدين، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٨٥.

المطلب الثالث

دور الدولة فى الفكر الكينزى

تأسست المدرسة الكنزية على يد المفكر الاقتصادي "جون منيارد كينز، حيث تأسست عقب الحرب العالمية الثانية من أجل إيجاد حل للأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٣٤(٥٣٦)، حيث ساد الركود والإنكماش والبطالة والأزمة المالية والنقدية، حيث إنهارت قيم العملات والأوراق المالية، ولذلك دعا هذا الفكر إلي تطوير هذا النظام وليس هدمه(٥٣٧).

وقد عرض "كينز" نظريات الاقتصاديين الكلاسيكيين، فجاءت أفكاره معاكسة تماما لأفكار الكلاسيك التي رسمت السياسات الحكومية الواجبة الإتباع للخروج من الأزمة(٥٣٨). ويتم تحريك هذا النشاط من خلال الإنفاق العام باعتباره "المضخة" التي تنشط الاقتصاد الوطني(٥٣٩).

ويمكن القول أن أهم ما ميز المرحلة التى ظهر فيها الفكر الكينزي ما يلي(٥٤٠):

١- أن وظيفة الدولة تغيرت، حيث أصبح لها دور متزايد في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للدولة التي كانت موجودة مثل: الأمن، والحماية، والعدالة، وإقامة المرافق التقليدية.

٢- أن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو "التخلي عن الحياد المالي"(٥٤١) ليحل محله مفهوم المالية الوظيفية، والذي يقر بضرورة تحديد الإنفاق العام المطلوب أولا والذي يحقق أهدافا أكثر من الهدف المالي فقط، ولا مانع من أن يتحدد إنفاق أكبر من الإيرادات العامة. وبالتالي من المسموح حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة، حيث يتم تغطيته إما بإصدار نقود جديدة أو اللجوء إلى تكوين احتياطي مالي لمواجهة أعباء مستقبلية عن طريق الحصول على إيرادات أكبر من الإنفاق.

---

(٥٣٦) ظهرت هذه المدرسة في سياق الظروف التي خلقتها أزمة الكساد العالمية التي ألقت بثقلها على معظم الدول الرأسمالية، خاصة الأوربية منها، فتوقفت الآلة الإنتاجية نتيجة ضعف الطلب الكلي عن العرض الكلي للإنتاج، مما أدى إلى إغلاق معظم المؤسسات المالية والإنتاجية وإفلاس العديد منها نتيجة تحقيق خسائر كبيرة، مما أدى إلى ضعف الدافع للاستثمار، فكانت النتيجة الحتمية والمباشرة لذلك هي تسريح العمال وانتشار البطالة، فبعد ما كانت البطالة في أوربا لا تتعدى سنة ١٩٢٦ نسبة ٢%، وصلت نهاية سنة ١٩٣٣ إلى حوالي ٢٥%. أما الأسعار فعرفت انخفاضا ملحوظاً تجاوز ٦٠% خلال سنوات الأزمة، وهو ما أثر على أرباح المستثمرين وعلى دخل كل أفراد المجتمع من عمال ومنظمين ومستثمرين.

انظر: د/ نجلاء عبد الحمود راتب، الاقتصاد والمجتمع، دون ناشر، دون سنة نشر، ص ٥٦.

(٥٣٧) د/ السيد عطية عبد الواحد، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية "دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١، ص ٤٤.

د/ السيد عبد المولي، أصول الاقتصاد، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٧، ص٥-٦.

(٥٣٨) حاول "كينز" إنقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار بسبب أزمة الكساد التي حلت به، ومحاولاً تخليص الفكر التقليدي من الأخطاء التي وقع فيها بسبب الآراء التي طرحها، وطريقة التحليل التي استخدمها والوسائل التي استحدثها، فكانت نظريته بمثابة ثورة في مجال الفكر الاقتصادي، مهدت بقوة لتبلور هذا الفكر كعلم مستقل.

(٥٣٩) د/ السيد عطية عبد الواحد، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٥٤٠) د/ ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، مرجع سابق، ص ٦٩.

(٥٤١) فى المراجل الأولى من الفكر الاقتصادي اعتبرت الموازنة العامة محايدة، وذلك طبقاً للتصور الذى يرفض التدخل المؤثر للدولة عن طريق الموازنة العامة، حيث يجب ألا تعوق الدولة النظام الطبيعي للاقتصاد.

انظر: د/ عبد الحفيظ عبد الله عيد، المالية العامة، دون دار نشر، ٢٠٠٥، ص ٢٠.

٣- أن هدف السياسة المالية هو إحداث التوازن المالي، وأيضا إحداث التوازن الاقتصادي والتوازن الاجتماعي، وذلك من خلال التدخل لإنهاء حالة الكساد أو معالجة التضخم وإعادة توزيع الدخل(٥٤٢).

وقد وجه كينز اهتمامه إلى دراسة ظاهرة الطلب على النقود، والتي تشير إلى نظرية "تفضيل السيولة". وأوضح أن الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها (تفضيل السيولة) بدلاً من استثمارها، والسبب أن للنقود دوافع منها المعاملات والاحتياط والمضاربة(٥٤٣). كذلك جاء "كينز" بنظرية عامة عن التوظيف، عالج من خلالها كل مستويات التشغيل بينما عنيت النظرية الكلاسيكية بدراسة حالة خاصة هي حالة التشغيل الكامل. كما اهتم كينز بالتحليل الكلي الذي يهتم بأداء الاقتصاد القومي(٥٤٤).

وقد ذهب كينز إلى أنه للقضاء على البطالة، يجب التخلي نهائيا عن سياسة الحرية الاقتصادية، وحتمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتنشيط الطلب الفعال لتحقيق التشغيل الكامل وعلاج البطالة(٥٤٥).

وقد نجح كينز في إقناع الإقتصاديين بأهمية تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي لعلاج عيوب وأزمات النظام الرأسمالي، وأقنع الدول الرأسمالية بقيام حكومتها بدور فعال من خلال النظم الضريبية والانفاق العام وتحديد سعر الفائدة ورقابة النقود والاستثمار والإدخار والميل للاستهلاك، خاصة بعدما فقدت الرأسمالية قدرتها التلقائية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو خاصة بعد الكساد العظيم ١٩٢٩-١٩٣٢(٥٤٦).

المطلب الرابع

دور الدولة فى الفكر النيوكينزى

ظهر هذا الفكر مع بداية الثمانينيات من القرن العشرين لتطوير الفكر الكينزي القديم القائل بالتدخل الواسع للدولة في الإقتصاد، ورأي الفكر النيوكينيزي إعتماد آليات السوق والحرية الإقتصادية في الإقتصاديات المدارة والمخططة مركزيا من جانب الدولة بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي لديها وتزايد حدة التضخم والبطالة(٥٤٧).

ويذهب هذا الفكر إلى تأييد اقتصاد السوق، والدفاع عن الفكر الرأسمالي مع أهمية تدخل الدولة لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، وذلك لعدم ثقتهم في اليد الخفية وإحداثها للتوازن التلقائي في الأجور والأسعار والتوظيف الكامل وصعوبة حدوث المنافسة الكاملة، نظراً لوجود الممارسات الاحتكارية، خاصة وأن النظام الاقتصادي عرضه

---

(٥٤٢) د/ السيد عطية عبد الواحد، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٥٤٣) نظر كينز لنظرية النقود والفائدة بنظرة مغايرة للكلاسيك الذين نظروا للنقود على أنها وسيلة للتبادل، ومن ثم فإن الإدخار سيتجه للإستثمار، وأن العلاقة طردية بين سعر الفائدة والإدخار، أما كينز فنظر للنقود على أنها مخزن للقيمة وتطلب النقود لذاتها، وخاصة فى كتابه "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود"، والذى أصدره عام ١٩٣٦.
انظر: د/ محمود الطنطاوى الباز، سهير محمود معتوق، مقدمة فى النقود والبنوك، مكتبة عين شمس، القـاهرة، ١٩٩٧، ص ٦٣، ٦٤.

(٥٤٤) د/ رفعت المحجوب، الطلب الفعلي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧١، ص ٨٤، ٨٥.
د/ أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٥، ٦.

(٥٤٥) د/ لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

(٥٤٦) د/ رمزى زكي، الليبرالية المتوحشة، حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٦٩ وما بعدها.

(٥٤٧) د/ محمود الطنطاوي الباز، د/ طارق محمود عبد السلام، أصول الاقتصاد السياسي والتعاوني، مرجع سابق، ص ٨٢.

للتقلبات والدورات الاقتصادية والأزمات وعدم الثبات، ما يستوجب تدخل الدولة لتفعيل الطلب الكلي المرتبط بالتشغيل الكامل ما دامت تعجز آليات السوق عن تحقيق ذلك(٥٤٨).

كما يرى قصور السوق لعدم كفاية المعلومات وعدم دقتها فيما يتعلق بالمبادلات وسوء تخصيص الموارد واستخدامها لتجزئة القرارات الاقتصادية، وضعف الأسواق ولقصور المعلومات وعدم تناسقها وغياب سلطة تنفيذ أو احترام العقود، وتقويض فرص التسعير العادل، وبذلك يقود قصور السوق إلي الكساد، مما تجد معه الدولة المبرر للتدخل ومواجهة الاحتكار بالقوانين وإنتاج السلع العامة(٥٤٩).

كما نادي هذا الفكر بترشيد الأجور والأسعار ورقابتهما وزيادة مستويات الإنتاجية ومعدلات الإدخار والإستثمار لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وضرورة الاهتمام برأس المال البشري بزيادة كفاءة التعليم وزيادة تدريب العمالة وتأهيلها لتتوافق مع التطورات التكنولوجية(٥٥٠).

ولذلك يجب على الدول الرأسمالية للخروج من الأزمات التي تعصف باقتصادياتها التوجه نحو الأخذ بآليات السوق وتدعيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بانتهاج الدولة للدور الوظيفي للموازنة العامة بزيادة الانفاق العام وتوجيهه لعلاج البطالة والكساد ولو ترتب على ذلك عجز في الموازنة وأهمية خفضه في فترات التضخم، وذلك بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية واللتان لهما محوري في تحقيق الاستقرار الاقتصادي(٥٥١).

الخاتمة

حاولت على مدار صفحات هذا البحث أن أوضح عدة نقاط تثري بها ساحة البحث العلمي، فعرضت للدور الاقتصادى للدولة فى ضوء الفكر الاقتصادى، سواء الفكر المؤيد لعدم تدخل الدولة، والفكر المؤيد للتدخل المفرط للدولة، والمؤيد لتدخل الدولة والحرية الاقتصادية، ثم دور الدولة فى ضوء نظريات النمو الاقتصادى الحديثة. وقد تم عرض أسباب ومبررات كل فكر، ومدي تأثير حجم هذا التدخل على كفاءة دور الدولة وتحقيق النمو الاقتصادي.

ومن خلال إعدادي لهذا البحث وتجولي في طياته وبين سطوره، وبعد بذل العديد من الجهود، فقد خلصت إلى عدد من النتائج، كما أنه قد تبين لي بعض الأمور والقناعات وسوف أطرحها على صورة توصيات وهي كالتالي:

النتائج:

- أن تدخل الدولة بشكل محدود في الاقتصاد لخدمة الانتاج الزراعي ونموه، وفي المقابل فإن تدخلها لا يتسم بالكفاءة من خلال التدخل في الأجور والأسعار والتنظيم في الفكر الطبيعي.
- أن الفكر الكلاسيكي يؤمن بكفاءة اليد الخفية، وآليات السوق والحرية الاقتصادية، وانعدام الثقة في كفاءة الدور التدخلي للدولة في الاقتصاد.
- جاء الفكر التجاري بتدخل الدولة بإفراط في النشاط الاقتصادي، إعمالا لفكر الدولة القومية، وزيادة ثروتها.

---

(٥٤٨) د/ سعيد الخضري، الفكر الاقتصادي المعاصر وتحرير الاقتصاد المصري، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، العدد الثاني، السنة (٣٨)، يوليو ١٩٩٦، ص٦٩٤.

(٥٤٩) سعد لبيب محمد بدير، اقتصاديات التحول لسوق، قياس ومعالجة بعض الآثار السلبية في الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، ص٨١ وما بعدها.

(٥٥٠) د/ محمود الطنطاوي الباز، د/ طارق محمود عبد السلام، أصول الاقتصاد السياسي والتعاوني، مرجع سابق، ص ٨٣.

(٥٥١) د/ عادل المهدي، نظرية التوقعات في السياسة النقدية، مجلة الاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، ٢٠٠١، ص٢٣-٢٤.

- جاء الفكر الاشتراكي لينادي بالتدخل المفرط للدولة والريادة للنشاط الاقتصادي، وتحقيق العدالة والضمان الاجتماعي، وتملك وسائل الانتاج.
- أن الفكر الاقتصادي المؤيد لتدخل الدولة جاء بالتزامن مع الحرية الاقتصادية، حيث نادت المدارس المؤسسية ودولة الرفاه، والفكر الكينزى والنيوكلاسيكية بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، تحقيقا للاستقرار والتوازن الاقتصادي والاجتماعي، ودعم الأسواق الحرة المتنافسة.
- أن نماذج النمو النيو كلاسيكية نادت بانتهاج آليات السوق والمنافة والتحرير الاقتصادي لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وفي حين نادت الأفكار النيوكينزية بانتهاج التحرير الاقتصادي بالتزامن مع دور الدولة في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.
- أن هناك من المبررات الداعية لتدخل الدولة في الاقتصاد في ظل المراحل التاريخية للدول عقب استقلالها عن الدول المستعمرة ودخولها معترك التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأن المشروعات والمرافق العامة التي اطلعت الدولة بتنفيذها تتطلب استثمارات ضخمة، وتتميز بخصائص فنية وإنتاجية مرتفعة.
- أن الفكر الاقتصادي المؤيد لتدخل الدولة في الاقتصاد كان يؤمن بفشل آليات السوق التنافسية في تحقيق نتائج أفضل فيما يخص المشروع العام، وخاصة خدمات المرافق العامة، ولذلك اعتمدت الدول الرأسمالية على القطاع العام في تقديم خدمات المرافق العامة، وهو ما أفضي لتملك الدول النامية بالتبعية للمشروعات وتشغيلها وتمويلها وتنظيمها، وخاصة أن الأسواق كلها ليست تنافسية، حتي أن التنافسية منها قد تفشل في تحقيق أهدافها.
- انتهجت العديد من الدول المتقدمة والنامية الدور الجديد للدولة وهو الدور الرقابي والتنظيمي الداعم للمنافسة وآليات السوق مسجلة انسحابا لدورها الاقتصادي، وإلغاؤها للقيود والاجراءات الحاكمة للنشاط الاقتصادي. وقد شهدت تجارب هذه الدول على زيادة كفاءة هذا الدور الرقابي والتنظيمي من خلال زيادة تنافسية الأسواق، وحرية الدخول والخروج منها، والحد من الممارسات الاحتكارية والأنشطة غير التنافسية.

التوصيات:

- وجوب خفض حجم تدخل الدولة في الاقتصاد حتي يمكن تحقيق نتائج إيجابية للنمو الاقتصادي وزيادة كفاءة الدولة وزيادة مستوى الكفاءة المؤسسية.
- ضرورة قيام الدولة بانتهاج سياسات جادة وحازمة لتحرير النشاط الاقتصادي في كافة قطاعاته، وصولا لتحسين مستوى الكفاءة المؤسسية وزيادة معدلات الانتاجية الكلية، لأن سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي أدى لتدهور الانتاجية الكلية في ظل انعدام الحرية الاقتصادية، وتدني الكفاءة المؤسسية والكفاءة الاقتصادية.
- ضرورة وجود دور أمثل لتدخل الدولة مقترنا بتحسين كفاءة الأطر المؤسسية لضمان فعالية دورها.
- ضرورة تزامن العديد من الإصلاحات المؤسسية للجهاز الاداري والمؤسسات العامة، ومساهمة المجتمع المدني في عملية الاصلاح، والقيام بإصلاح السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية والمحليات وتنقية القوانين وتنفيذ الأحكام والسياسات المالية والنقدية والتجارية إصلاح برنامج الخصخصة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- د/ أحمد جامع، الرأسمالية الناشئة، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ نشر.
- د/ أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧.
- د/ أحمد جمال الدين موسي، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣.
- د/ أحمد فريد مصطفى ود/ سهير محمد السيد، تطور الفكر والوقائع الإقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- د/ السيد الحسيني، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٠.
- د/ السيد عبد المولي، أصول الاقتصاد، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٧.
- د/ السيد عطية عبد الواحد، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية "دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١.
- د/ جمال الدين محمد سعيد، النظرية العامة لكينز بين الرأسمالية والاشتراكية، دار الجيل للطباعة، ١٩٦٥.
- د/ جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢.
- د/ حازم الببلاوي، دليل الرجل العادى إلى تاريخ الفكر الإقتصادى، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٥.
- د/ حامد عبد المجيد دراز، ود/ السيد المرسي حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، القسم الأول، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٩.
- د/ حسين عمر، التطور الاقتصادي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٨.
- د/ حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية "دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧.
- د/ رفعت المحجوب، الطلب الفعلي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧١.
- د/ رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠.
- د/ رمزى زكي، الليبرالية المتوحشة، حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٣.
- د/ رمضان محمد أحمد الروبي، علم الاقتصاد والتشريعات التعاونية، دون دار نشر، دون سنة نشر.
- د/ زينب حسين عوض الله، د/ مجدي شهاب، د/ أسامة الفولي، أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠٠٠.

- د/ سامي عفيفي حاتم، النظرية الاقتصادية، مدخل لدراسة الموضوعات الاقتصادية، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٢.
- سعد لبيب محمد بدير، اقتصاديات التحول لسوق، قياس ومعالجة بعض الآثار السلبية في الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية.
- د/ سعيد الخضري، الفكر الاقتصادي المعاصر وتحرير الاقتصاد المصري، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، العدد الثاني، السنة (٣٨)، يوليو ١٩٩٦.
- د/ صلاح الدين نامق، تطور الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨.
- د/ صلاح زين الدين، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٦.
- د/ ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (١٩٨٩-٢٠١٢)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠١٤/٢٠١٥.
- د/ عادل المهدي، نظرية التوقعات في السياسة النقدية، مجلة الاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، ٢٠٠١.
- د/ عبد الحفيظ عبد الله عيد، المالية العامة، دون دار نشر، ٢٠٠٥.
- د/ عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، مطبعة سامي، الإسكندرية، الطبعة الرابعة، ١٩٩٦.
- د/ عبد الرحمن يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، قسم الاقتصاد، ١٩٨٧.
- د/ عبد الكريم صادق بركات، د/حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٧.
- د/ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٣.
- د/ عبد الهادي علي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي، دار الأصدقاء للطباعة والنشر، المنصورة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢.
- د/ على لطفي، دور الدولة في التنمية في ظل الإقتصاد الحر مع إشارة خاصة على مصر، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوى الحادي والعشرون للإقتصاديين بعنوان "دور الدولة في مصر في ضوء التطورات الإقتصادية المعاصرة"، القاهرة، ١٩٩٩.
- فتح االله لعلو، الاقتصاد السياسي "مدخل للدراسات الاقتصادية"، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ١٩٨١.
- د/ لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٦٦.
- د/ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٦.
- محمد أحمد على الحاوري، مدي فاعلية السياسة المالية والنقدية في معالجة الموازنة في اليمن، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ١٩٩٨.

- د/ محمد حامد دويدار، دراسات في الاقتصاد المالي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٩.
- د/ محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها– نظرياتها– سياساتها، الدار الجامعية، القاهرة، ٢٠٠١.
- د/ محمد على الليثي، د/ عبد الرحمن يسري أحمد، مقدمة فى علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦.
- د/ محمد محروس إسماعيل، د/ أحمد رمضان نعمة الله، مبادئ علم الاقتصاد الجزئي، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٤.
- د/ محمود الطنطاوي الباز، مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.
- د/ محمود الطنطاوى الباز، سهير محمود معتوق، مقدمة فى النقود والبنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٧.
- د/ محمود الطنطاوي الباز، د/ طارق محمود عبد السلام، أصول الاقتصاد السياسي والتعاوني، دون دار نشر، ٢٠٠٢/٢٠٠١.
- د/ محمود حسن حسني، اقتصاديات التجارة الخارجية، دون دار نشر، ١٩٩٥.
- د/ مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٧.
- د/ مصطفي رشدي شيحة، الاقتصاد العام للرفاهية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١.
- د/ مصطفى رشدى شيحة، علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ١٩٩٩.
- د/ مصطفي كمال فايد، أصول المذاهب الاقتصادية بين التجاريين والتوجيه الاقتصادي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٥١.
- د/ معتز بالله عبد الفتاح، الوظيفة الاقتصادية للدولة، دراسة في الأصول والنظريات، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.
- د/ نجلاء عبد الحمىد راتب، الاقتصاد والمجتمع، دون ناشر، دون سنة نشر.
- د/ هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية" دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٦.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Balaam, (D,N) & Veseth, (M): "Introduction to international political economy", New Jersey, 2nd,2001.
- Hopkins, Michal: "Basic needs approach to development planning, aview", working paper, (WEP -2-32/wp3), ILO, Geneva, May, 1977.
- Higgs, (R): "Where figures Fail: Measuring the growth of big government", Liberty Haven Foundation, vol .33, No .3, March 1983.

- Toatu, (T): "From institution to governance: getting the structure right for optimal growth economic performance", Australian National university, Economic & Government School, 2003.
- Gerald Sirkin :"the visible hand :the fundamentates of economic planning", New York, MCG raw –hill, 1968.